

بيان تحالف 1325 حول الاحتجاجات السلمية العراقية

يوصل العراقيون والعراقيات الاعتصامات والتظاهرات والاحتجاجات السلمية في بغداد وبعض المدن العراقية ضد الاحزاب ونظام المحاصصة في توزيع المناصب والفساد المستشري في أغلب مرافق الدولة، اضافة الى انتشار البطالة وغياب العدالة الاجتماعية. رافقت الاحتجاجات السلمية التي انطلقت في الأول من تشرين الأول/ اكتوبر الكثير من أعمال العنف كاستخدام الرصاص الحي والقنابل المسيلة للدموع والتي ادت الى قتلى وجرحى بين صفوف المتظاهرين (وهو الذي ادانته الامم المتحدة عبر ممثلة الامين العام للام المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسحارت).

إن استخدام العنف المفرط تجاه المحتجين السلميين قابله تجاهل حكومي واضح لكل الانتهاكات التي حصلت وتحصل يوماً بعد يوم، في نفس الوقت الذي تقدمت الحكومة العراقية بجملة من الوعود والمقترحات لتنفيذ إصلاحات لم تكن مقنعة للمتظاهرين لأنها لم تختلف عن سابقتها من وعود التسوية والمماطلة.

في خضم كل هذه الأحداث الدائرة سجلت المرأة العراقية مواقف مشرفة سواء بالتواجد في ساحات التظاهر أو بتقديم الدعم اللوجستي والطبي للمتظاهرين. كجزء من مسؤولياتهن المجتمعية وايماناً منها في التغيير واحلال السلام وترسيخ نظام العدالة الاجتماعية.

وواجه بعض الناشطات والناشطين اعتداءات وانتهاكات لحقوقهم بالتظاهر السلمي والتعبير عن الرأي سواء داخل ساحات التظاهر أو بسببها وهذا خلاف لما ورد في الدستور العراقي المادة (38)، فبالاضافة الى محاولات الإساءة والتشهير تجاه الناشطات، تعرض بعض منهن الى عمليات الاختطاف بسبب تقديم الإسعافات والخدمات أثناء التظاهرات والتي لازال مصيرهن مجهولاً، وطالب الأهالي والمنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان بالكشف عن مصير المخطوفات والمخطوفين ومناشدة المجتمع الدولي للضغط وحث الحكومة العراقية والأجهزة الأمنية على القيام بدورها في حماية المدنيين والكشف عن الجماعات التي تقوم بعمليات الاختطاف المستمرة. بينما أكتفت الأجهزة الأمنية بتصريحات خجولة غير مطمئنة.

تحالف القرار 1325 إذ يندد بكل الانتهاكات التي مورست في ساحات الاعتصام والتظاهر ويستنكر ما تبعها من عمليات اختطاف وتهديد يواجهها الناشطات والناشطين يطالب الجهات المعنية بضرورة إن تؤدي دورها في تأمين حماية وسلامة جميع المدنيين ومحاسبة المسؤولين عن كافة التجاوزات التي لحقت بالمتظاهرين وتسببت في استشهاد المئات وجرح الآلاف وتغييب العشرات منهم، وكذلك يطالب الجهات التشريعية والتنفيذية باجراءات عاجلة لمنع تكرار هذه الحالات وتقديم المقصرين الى العدالة اضافة الى الاسراع بأقرار قانون الحماية من العنف وقانون حماية الاشخاص من الاختفاء القسري، واعطاء دور أكبر للمرأة واشراكها في مناصب صنع القرار لا سيما في مجال السلام والامن وفقاً لقرار مجلس الامن رقم 1325 (2000) والقرارات المتعلقة به.

تحالف القرار 1325

19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019